

(٤٣)

الخدمة الاجتماعية

فى

القرن العشرين

إعداد

د . رفعت عبد الباسط محمود

أستاذ علم الاجتماع التطبيقي المساعد
جامعة حلوان



إن مهنة الخدمة الاجتماعية Social Work Profession هي واحدة من مجموعة كبيرة من المهن التي تستخدم كأساليب ومناهج لتحقيق أهداف ووظائف الرعاية الاجتماعية، فهي كمهنة تطبيقية تقوم على مجموعة من أساليب التدخل الاجتماعي Social Intervention الذي يمارسه متخصصون لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات لتحقيق أهدافهم الاجتماعية ومساعدتهم على القيام بأدوارهم وحل مشكلاتهم عن طريق المؤسسات الاجتماعية.

إن الخطوات الأولى لمهنة الخدمة الاجتماعية في مصر بدأت في الثلاثينات بمحاولات شعبية وحكومية لبدء رعاية اجتماعية نابذة من ريف وحضر مصر.

بدأت حركة المجالات الاجتماعية حيث قامت جماعة الرواد المكونة من بعض المصريين العائدين من بعثاتهم في الخارج وكانت فلسفتهم تتلخص في أن المحلة تكون مركزاً لاشعاع الأفكار الاجتماعية السليمة وتطبيقها في البيئة المحيطة بالمحلة. ويتم ذلك عن طريق امتداد نشاط المحلة إلى أكبر عدد ممكن من سكان الحي، وأن يشمل مجهودها الأسرة، الأسرة ككل بمن فيها الأبناء والآباء. ويعتمد نشاط المحلة على البيانات والمعلومات التي يمكن استخلاصها من الدراسات الاجتماعية لمناطق المحيطة بها، وذلك للتعرف على أوجه النقص الاجتماعي في البيئة والعمل على اصلاحه. وتم إنشاء أول محلة اجتماعية في حي الطيبي عام ١٩٣١، لكن هذه الحركة لم تنتشر، إذ اقتصر نشاط جماعة الرواد على إنشاء محلة أخرى بالقلي في عام ١٩٤٠، ومحلة تالئة باسم أحمد حسنين في مصر القديمة ثم تغير اسمها إلى محلة مصر القديمة ثم أعادت محلة الطيبي وانضم نشاطها إلى محلة مصر القديمة.

ثم قامت جماعة من المصلحين بإنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى عام ١٩٣٦ تعرض لتقديم بعض الخدمات الأهلية للمواطنين ولا سيما فى المجال الريفى. كما قامت الجمعية بإنشاء مدرسة للخدمة الاجتماعية لتخريج أخصائيين اجتماعيين مدربين لقيادة العمل الاجتماعى فى المشروعات التى نزمع إقامتها.

وكانت قد أنشئت فى الاسكندرية عام ١٩٣٥ مدرسة للخدمة الاجتماعية وتكونت لجنة مدرستين وزارة المعارف آنذاك لتوحيد المناهج بين المدرستين.

وقامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بنشاطات تهدف إلى دراسة ظروف وإمكانيات برامج الرعاية الاجتماعية فى مصر، وعلى الأخص تجربة محمد شلبى فى عام ١٩٣٩ بتجربة المراكز الاجتماعية مستعينة فى ذلك بالأخصائيين الاجتماعيين المدربين بتكوين مركزين اجتماعيين فى كل من قريتي "المنایل وشطانوف" بمحافظة القليوبية وكان الهدف من المركز الاجتماعى هو القيام بتقديم مختلف الخدمات التى تحتاج إليها القرية على أن يتم ذلك عن طريق استخدام الإمكانيات المحلية بالقرية. وتعتبر هذه أول محاولة لتقديم خدمات تنوعية مباشرة للريفيين فى قراهم.

وفى تلك الأثناء كانت الحكومة قد توصلت إلى فكرة الاهتمام بمجالات الرعاية الاجتماعية كأسلوب يساعدها فى حل مشاكل الجماهير نتيجة لتوابع أزمة ١٩٣٠ الاقتصادية، فقامت بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية فى عام ١٩٣٩ لتحقيق هذا الغرض. وبذلك توفر لمصر أول تنظيم حكومى للنشاط الاجتماعى.

ونتيجة لنجاح تجربة المراكز الاجتماعية بالمنایل وشطانوف، تبنت

مصلحة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية هذا المشروع، وقامت بإنشاء أو مركز اجتماعى بقرية "منية الحيط" بالفيوم عام ١٩٤١م.

وفى عام ١٩٤٦ أنشأت الحكومة المعهد العالى للخدمة الاجتماعية للكفايات (عندئذ). وتحديث مدة الدراسة به لثلاث سنوات يمنح بعدها الدبلوم العالى للخدمة الاجتماعية (ويعرف حالياً بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان) وقد انطبق نفس النظام على مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة (وتعرف حالياً بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة) وكذلك مدرسة الخدمة الاجتماعية بالاسكندرية وتعرف حالياً بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية). ويعتبر عام ١٩٤٦ فترة تحول هامة بالنسبة للخدمة الاجتماعية فى مصر، ويعتبر ذلك اعترافاً من الدولة بمهنة الخدمة الاجتماعية.

وفى فجر يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ قامت ثورة الشعب المصرى بقيادة الضباط الثوريين الأحرار، هادفة إلى تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية تغييراً جذرياً. وكانت الثورة أصدق تعبير عن رغبة الشعب فى التغيير، هذا الشعب الذى راح يؤيدها ويلتف حولها ويساندها منذ ساعة قيامها.

ومن ثم قامت الثورة ونجحت فى الاستيلاء على السلطة، وأخذت تعمل جاهدة على توفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين وتوسيع نطاقها. ولذلك بدأت بالأخذ بسياسة التخطيط الجزئى، وفى عام ١٩٥٢، صدر مرسوم بقانون بإنشاء "المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى" ليتولى التخطيط الاقتصادى. وفى عام ١٩٥٤، صدر مرسوم بقانون بإنشاء "المجلس الدائم للخدمة العامة"، ليتولى التخطيط الاجتماعى والعمل على توفير الخدمات للمواطنين. ونظراً

لترابط وتداخل النواحي الاجتماعية والاقتصادية، فقد روى في عام ١٩٥٧ إدماج المجلسين معاً في "لجنة التخطيط القومي" لتتولى وضع الخطط اللازمة على مستوى الدولة.

وسارت الدولة في تنفيذ العديد من برامج الرعاية الاجتماعية في شتى المجالات كالتعليم والصحة والإسكان والمساعدات وغيرها.

وخلال هذه الفترة عاد الكثيرون من المبعوثين الأوائل فى الخدمة الاجتماعية من الولايات المتحدة الأمريكية ومارسوا على نطاق واسع الخدمة الاجتماعية على النمط الأمريكى، أى الخدمة الاجتماعية العلاجية المرتكزة أساساً على طريقة خدمة الفرد، ودخلت مصر مرحلة نقل الخدمة الاجتماعية كما هى من الخارج، وتبعاً لذلك بدأت تظهر بعض الأجهزة التى لاقت فى ذلك الوقت نجاحاً فى مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية مثل مجالس التنسيق، وسجل تبادل المعلومات، ويبدو أن هذه الأجهزة لم يكتب لها النجاح فى مصر.

وعاد المبعوثون الأول بالخدمة الاجتماعية النفسية، والتى كانت السمة البارزة للخدمة الاجتماعية الأمريكية فى ذلك الوقت، وبذلك بدت كنفىض للخدمة الاجتماعية التتموية التى كانت تنبت فى القرية المصرية، وبدلاً من استمرار التركيز على الجانب التتموى للخدمة الاجتماعية وتطويره لخدمة البيئة الاجتماعية الأساسية لمجتمع كان يبدأ تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة، نجد أن الخدمة الاجتماعية المصرية فى ذلك الوقت بدأت تتأثر أكثر بالخدمة الاجتماعية النفسية، وبذلك شرعت الأنشطة العلاجية فى أخذ الغلبة فى مجتمع كان يشرع فى تنفيذ تنمية شاملة حقيقية.

ورغم تلك السلبات إلا أن الخدمة الاجتماعية المصرية فى تلك

المرحلة شهدت شيئاً مصرياً هو الخدمة الاجتماعية المصرية.

وقد بدأت الخدمة الاجتماعية المدرسية فى مصر فى الخمسينات بعد تعميم التعليم المجانى حتى المرحلة الثانوية، وحل الأخصائى الاجتماعى محل المدرس المشرف. ومع التوسع فى إنشاء ونشر المدارس، كان التوسع فى توظيف الأخصائيين الاجتماعيين بمدارس التعليم العام، وتحدد دوراً أساسياً للأخصائى الاجتماعى بالمدرسة بدأ بمساعدة العملية التعليمية مباشرة، ثم امتد ليشمل رعاية الطلاب اجتماعياً بالمدارس سواء كان ذلك عن طريق التعامل مع الحالات الفردية أم التثنية الاجتماعية من خلال النشاط المدرسى، وانتهى باستثمار المدرسة كمركز إشعاع لخدمة البيئة وتميئتها.

وبذلك كانت المدارس تحظى بنصيب الأسد فى توظيف الأخصائيين الاجتماعيين، وكان المجال المدرسى هو السمة الغالبة للخدمة الاجتماعية المصرية فى ذلك الوقت.

وتعتبر الخدمة الاجتماعية المدرسية، وبحق، اسهاماً مصرياً فى تطوير استخدام الخدمة الاجتماعية على المستوى العالمى، ففى حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم فى ذلك الوقت خبراتها المتقدمة والمتميزة فى الخدمة الاجتماعية العلاجية، كانت مصر تقدم المقابل للخدمة الاجتماعية المدرسية.

مع دخول مصر عهد التخطيط القومى للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وبصدور قوانين ١٩٦١ الاشتراكية، شهدت الخدمة الاجتماعية توسعاً فى انتشار مجالاتها فى المصانع والمستشفيات ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من أجهزة الخدمات.

وفى هذه الفترة ظهرت بعض الكتابات الجادة فى الخدمة الاجتماعية لمناقشة تطور ووظيفة الخدمة الاجتماعية فى ضوء واقع المجتمع المصرى واحتياجاته وأيديولوجيته، بجانب الاستفادة من التقدم العلمى فى الخارج فى تكوين خدمة اجتماعية أكثر ارتباطاً بالمجتمع المصرى.

وقد ذكر أحمد السنهورى فى أوائل الستينات أن الخدمة الاجتماعية فى مصر يجب أن تساعد فى زيادة الإنتاج والمساعدة فى التغلب على العوائق التى تعرقل الإنتاج.

وفى عام ١٩٦٤ بذل أنيس عبدالمملك، فوزى الصادى وعبدالحليم رضا محاولة لربط خدمة الجماعة بالمجتمع النامى الاشتراكى حيث تودى إلى زيادة كمية الطاقة الإنسانية المولدة أثناء النشاط الجمعى بحيث توجه هذه الطاقة لتعديل اتجاهات قديمة غير مرغوب فيها أو اكتساب اتجاهات جديدة مرغوباً فيها لانتهاج أنماط سلوكية متمشية مع إيديولوجية المجتمع كى يؤدى ذلك إلى مساهمة أكثر من جانب الجماعات والأفراد فى النمو الثقافى لمجتمعهم.

وفى عام ١٩٦٥ أعطى عبدالمنعم شوقى دفعة قوية لفكرة إعادة النظر فى الخدمة الاجتماعية بمصر لصياغتها بما يتلاءم مع المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبما يتلاءم مع معالم الاشتراكية العربية. وركز على أهمية أقلمة ميادين الخدمة الاجتماعية فى مصر موضحاً "أن طرق الخدمة الاجتماعية تختلف من مكان لمكان حسب نوع الشعب وإمكانياته وفلسفة الإصلاح التى يسير عليها".

وفى عام ١٩٦٦ اقترح سيد أبوبكر - عبدالحليم رضا - محمود حسنى أن دور الخدمة الاجتماعية فى بناء الاشتراكية تضمن المساهمة فى

تحقيق التنمية الاقتصادية وإزالة العوائق الاجتماعية التى تعرقل التقدم الاقتصادى والقضاء على المشكلات الاجتماعية المصاحبة لعمليات التنمية الاقتصادية، ثم غرس القيم الاشتراكية ومساعدة المجتمع على ممارسة الديمقراطية السليمة.

وفى عام ١٩٦٧ حاول أحمد كمال تحديد دور للخدمة الاجتماعية فى التخطيط الاجتماعى على المستوى القومى حيث تتضمن الاتصال المباشر بال جماهير لمعرفة احتياجاتهم، كما يبين دور الأخصائى الاجتماعى بالعمل بين الجماعات المشتركة فى التخطيط. وأهمية ابداء رأى المهنى فى بعض النشاطات التخطيطية.

وفى عام ١٩٧٧ أوضح عبدالحليم رضا ضرورة أقلمة الخدمة الاجتماعية مع الظروف الاجتماعية السياسية الاقتصادية السائدة. وبدأ التفكير بدور فى كينونة الوحدة الاجتماعية الأساسية التى يمكن للخدمة الاجتماعية أن تتعامل معها بكفاءة. وظهرت الحاجة إلى التعامل مع وحدة اجتماعية كبيرة الحجم، وذلك لأن نشاط الإصلاح الاجتماعى يتعلق بأعداد كبيرة من المواطنين - وهذا ما أطلق عليه الخدمة الاجتماعية الجماهيرية - ولذلك يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية الجماهيرية هى تلك الممارسة المهنية التى تهدف إلى تنظيم أعداد كبيرة من المواطنين لتوفير خدمات ملحة، بالاعتماد على جهودهم الذاتية أو بمحاولة الحصول على موارد لتوفير تلك الخدمات من متخذى القرارات السياسية فى المجتمع.

ويعتبر عام ١٩٧٥ فترة تحول هامة بالنسبة للخدمة الاجتماعية حيث تم تحويل المعهد العالى للخدمة الاجتماعية إلى كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان، وترجع أهمية التحويل حيث كانت الدراسات العليا قاصرة

على الكليات الجامعية، فى حين كانت المعاهد العليا تعطى درجات علمية مناظرة للجامعات، وكانت محرومة من اعطاء درجات الماجستير والدكتوراه. ومن ثم أصبح بمقدور الكلية أن تكون هيئة تدريس خاصة بها ليس بالاعتماد على البعثات للخارج كما كان متبعاً من قبل، ولكن داخل أرض الوطن، ولذلك كانت البحوث لنيل درجات الماجستير والدكتوراه تجرى فى البيئة المصرية، ومن ثم أصبحت الدراسة أقرب إلى الواقع المصرى، كما ساهمت تلك البحوث فى تفهم أعمق للمشكلات المجتمعية التى تتعامل معها الخدمة الاجتماعية، كما سارت فى اتجاه محاولة تحويل الخدمة الاجتماعية المصرية إلى خدمات مؤسسته، أى مستمرة وذات وظائف أساسية للمجتمع.

وبذلك يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية فى تلك المرحلة حاولت ترسيخ مفهوم التوطين وتحويله إلى حقيقة واقعية تدريجياً.

واستمراراً لتوفير تكامل توطین الخدمة الاجتماعية بمختلف البيئات المصرية حضرية، ريفية، صحراوية، مستحدثة ومدن جديدة. ثم إنشاء كلية للخدمة الاجتماعية بجامعة القاهرة فرع الفيوم وكلية للخدمة الاجتماعية بجامعة جنوب الوادى بأسوان. ومعاهد عليا للخدمة الاجتماعية: كفر الشيخ — دمنهور — بنها — بورسعيد — سوهاج — المنصورة — ٦ أكتوبر. وقسم للخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بكلية التربية — جامعة الأزهر.

وأما من ناحية انتشار أجهزة الخدمة الاجتماعية العاملة على مستوى المحافظات والمستوى القومى كالجمعية العامة لمكافحة الدرن التى أنشئت فى عام ١٩٥٣، والاتحاد العام الرعاية الأحداث الذى أنشئ فى عام ١٩٥٤، واتحاد هيئات رعاية ذوى العاهات الذى أنشئ فى عام ١٩٥٥ — والمجلس الأعلى لتنظيم الأسرة الذى أنشئ فى عام ١٩٦٥.

وهناك كثير من المشروعات التى تتم فى مصر فى مجالات الصحة والزراعة والطفولة والتعليم وغيرها، بالتعاون مع منظمات هيئة الأمم المتحدة كاليونيسيف واليونسكو والهيئة العالمية للتغذية والزراعة وهيئة الصحة العالمية. وتقوم هذه المشروعات على أساس علمى مدروس من النواحي التخطيطية والتنسيقية والتنفيذية والتقويمية، وتساهم مجموعة من الأخصائيين الاجتماعيين فى تحمل مسؤولية تلك الأعمال.

وقد أصدرت الدولة عدة قوانين لتنظيم نشاط الجمعيات والمؤسسات لأنها كانت فى البداية تزاوّل نشاطها بدون رقابة أو إشراف. إن هذه الجمعيات والمؤسسات خضعت أولاً للقانون المدنى العام، ثم أصدرت الدولة القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ لتنظيم العلاقة بين الدولة والهيئات العامة، ثم القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١ لتنظيم الهيئات الخاصة ويتضمن إشراف الدولة على جميع الهيئات الأهلية على مختلف أنواعها، ثم القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ ليشهر بمقتضاه الهيئات التى تبين أنها لم تخضع للقوانين السابقة،

وبعد قيام الثورة، صدر القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ثم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، إذ ألزم هذا القانون كل الجمعيات والمؤسسات إعادة شهرها بوزارة الشؤون الاجتماعية، ونظم علاقة الدولة بالهيئات الأهلية من جميع النواحي.

ونحن نشهد فى الأعوام الأخيرة من القرن العشرين تطورات هائلة فى النظام الاجتماعى والاقتصادى والتغيرات الجوهرية فى السياسات الاجتماعية والاهتمام بمؤسسات المجتمع المدنى، ولما كانت الحكومة وحدها لا تستطيع أن تقوم بمفردها بمواجهة جميع احتياجاتنا فى مجال الرعاية الاجتماعية وتحقيقاً للمشاركة الشعبية للمنظمات الغير حكومية لتحقيق التنمية

الشاملة للمجتمع.

اهتمت الحكومة بعقد عدة لقاءات مع كافة الفئات والقطاعات لتعديل القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لى يتمشى مع التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ونتيجة لذلك صدر القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩.

ومن الأهمية بمكان أن نتحدث عن نقابة الاجتماعيين وما قامت به نحو تآلف بين خريجي أقسام الاجتماع وكلليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وبجهود علمية وعملية أوجدت أرضية صلبة لعلاقة متينة أكثر تعاوناً وتفاهماً تعطى دفعة قوية لك من علم الاجتماع ومهنة الخدمة الاجتماعية القيام بدور أكثر فاعلية فى خدمة وتنمية المجتمع.

وأن السمة الأخيرة أن الخدمة الاجتماعية كانت ومازال همزة الوصل بين الإنسان وأنظمته الاجتماعية وهى قوة فعالة فى إحداث التغيير الاجتماعى المقصود نحو تعديل الأنظمة الاجتماعية لتتوافق أكثر والعمل على إيجاد أنظمة اجتماعية جديدة يحتاج إليها المواطنون.